

فلسطين

تحاول«حماس» والفصائل الفلسطينية عكس الضغط الموجه عليها بسبب دبلوماسية، عبر تحديد هوعد نهائي للوسيط المصري من أجل تنفيذ التحسينات الموعود بها، في وقت تواصل فيه الأطراف كلها سياسة خلق الغزيت

تحسين الوضع في غزة:

مهلة للمصريين حتى نهاية الشهر



وعد المصريون بدخول التحسينات على سفر الغزيت نهاية هذا الشهر (أ ف ب)

من مصر نتيجة بعض المضايقات والمبالغ الإضافية التي تفرضها «جهات سيادية»، وبشأن الوضع الياندي، ركزّ المصريون على ضرورة تخفيف المسيرات ومنع الشبان من الوصول إلى السياج الحدودي، وذلك لتمكين كامل من الضغط على إسرائيل وتسهيل زيارته المفترض أن يتم التنسيق لها في نهاية هذا الأسبوع (الجمعة)، إذ من المقرر أن يجري 4 لقاءات في القطاع، وبينما أيدت «حماس» إيجابية في التعامل، أكدت أنها لا تريد «تهذبة مؤقتة»،

بل إنهاء كاملاً للحصار عن القطاع، ولذلك سوف تستمر المسيرات، حتى تحقيق الهدف المطلوب، تكتمل المصادر نفسها.

أما بشأن التحسينات في قضية السفر من معبر رفح والطريق في سيناء، فقال المصريون إنها «تجري على قدم وساق»، وأعدبن بيد العمل بها نهاية الشهر الجاري، وخلال اللقاء، لم تأخذ قضية المصالحة حيزاً كبيراً من النقاش، وخاصة أن الحركة سبق أن اعترضت على وضع شرط إنضمام المصالحة كمقدمة

بعد تطبيق الجزء الثاني من «اتفاق سوتشي» المتعلق بمحافظة إدلب ومحيطها، تشتغل الخطوط الدبلوماسية الإقليمية والدولية في ما يخص تكملة هذا الاتفاق أو تحريك اتفاقات مجمّدة مثل «وضعية منبج». إذاً، اتصالات عالية المستوى وتصريحات تحمل هي التي تعطل المصالحة بهدف تفجير الوضع في وجهه المصريون والإسرائيليين. وهنا جدد المصريون تأكدهم أن السلطة لن تفتح الرواتب أو تقلصها خلال الشهر المقبل.

وسرت في الأيام الماضية أحاديث سياسية عن نية رئيس السلطة محمود عباس وقف جزء من العقوبات التي تتعلق بالرواتب، لكن ذلك ليس مرتبطاً بتقديم في المحادثات، وإنما كخطوة لتخفيف الضغط الذي يتوقع أن يقع عليه بالتزامن مع نيته حل «المجلس التشريعي» (البرلمان)، كما تفيد ذلك مصادر سياسية.

يشار هنا إلى أن سليم الزعنون، وهو رئيس «المجلس الوطني» قال أمس إن مطالب «المجلس الثوري لفتح» الموجهة إلى «المركزي» يحل «التشريعي»، ستناقش كبنذ طارئ

على جدول أعمال المجلس. مدنياً، تتواصل الغفاليات الشعبية، وأطلق عدد من الشبان أمس عشرات البالونات الحارقة تجاه مستوطنات «غلاف غزة»، ما أدى إلى ثلاثة حرائق على يدلدريم، الذي هاجم فيه دعم الولايات المتحدة لهالوحدات الكردية»، مشيراً إلى أنّ «من المخزي للولايات المتحدة التي نعتقد أنها حليف لبلادنا، إقامة تعاون استراتيجي مع منظمة إرهابية». كذلك شدّد على أنّ «الأميركيين لم يوفوا بوعودهم حيال منطقة منبج».

وفي سياق الأخذ والردّ بين موسكو وواشنطن، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أمس، أنّ «موسكو مستعدة لتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة بشأن الملف السوري، لكن واشنطن ترفض هذا الأمر». وقال في مؤتمر صحافي مع نظيره في مدغشقر: «لدينا قيادة لتفادي الحوادث في سوريا، وكنا مستعدين لمزيد من التعاون الجوهري لإيجاد طرق لحل الصراع السوري بأكبر قدر ممكن من

الفعالية، وقبل كل شيء بدء عملية عودة اللاجئين وبدء المفاوضات المنطقة قصفت، خلال الساعات الـ24 الماضية، بلدتين في ريف اللاذقية، وأحد أحياء مدينة حلب، إضافة إلى صفّ المسلحين الناشطين في منطقة الباب في ريف حلب الشمالي الشرقي لمواقع القوات الحكومية السورية قرب مدينة تاداف». المحلّية في الجنوب السوري، وتحديداً في محافظة القنيطرة، بدأت أمس تسوية أوضاع عشرات المسلحين من قرى ريف دمشق والقنيطرة، بعد أن سلّموا أسلحتهم للجهات الرسمية، وأوضح رئيس لجنة المصالحة في القنيطرة مامون جريدة، في تصريح وكالة «سانا» الرسمية، أنّ «عمليات التسوية مستمرة في قرى القنيطرة والقرى المتاخمة التابعة لمحافظة ريف دمشق، حتى الانتهاء من تسوية أوضاع جميع المسلحين الذين سلّموا أسلحتهم، وذلك بهدف ضمان عودة الجميع إلى ممارسة حياتهم الطبيعية».

(الأخبار)

على احد مداخل حديقة الرقة قبل ايام (أ ف ب)



17 الخبر — العدد 23 نشرته الوله 2018 المجد 3596 العالم

مقالة

عصر الفوضى العالمية

وليد شرارة

قرار إدارة الرئيس دونالد ترامب الانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي وُقعت عام 1987 بين الرئيسين الأسبقين، الأميركي رونالد ريغن والسوفيياتي ميخائيل غورباتشوف، خطوة حاسمة على طريق تفكيك بنية العلاقات الدولية التي قامت على مؤسسات دولية وتحالفات ومواثيق ومعاهدات واتفاقيات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لم يخف الرئيس الأميركي منذ أن كان مرشحاً نيته «تحرير» الولايات المتحدة من «أعباء» هذه التحالفات والمعاهدات والاتفاقيات، أو على الأقل تعديلها لتصبح أكثر انسجاماً مع مصالحها حسب تعريفه لها. وتأتي هذه الخطوة لتكتمل مساراً بدأ مع إدارة جورج بوش الابن التي قامت كجزء من سعيها لترسيخ الهيمنة الأحادية الأميركية على العالم، في ظل موازين قوى دولية مختلفة عن تلك الحالية، بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ عام 2002. اتخذ القرار في ظل ما تسميه تقارير البنتاغون «تصاعد التنافس بين القوى الكبرى» وعودة سباق التسلح بينها، وكذلك تزايد مناطق «الاحتكاك» وساحات الحرب بالوكالة المنخفضة التوتر حتى الآن. وهو سيؤدي بلا ريب إلى اشتداد التنافس المذكور واستتعار الصراعات بالوكالة ودخول العالم في حقبة فوضى مفتوحة على شتى الاحتمالات يصعب التنبؤ بمداهما الزمني والجغرافي.

محاولات استعادة الهيمنة الأحادية والفوضى

يذكر دافيد سانغر وويليام برود، في مقال نشراه في «نيويورك تايمز» يوم 19 من هذا الشهر أنّ إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، على الرغم من اتهاماتها لروسيا بتطوير ونشر أسلحة نووية تكتيكية ممنوعة بحسب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، لم تنسحب من المعاهدة بسبب اعتراضات الأوروبيين على ذلك، ولحرصها على عدم إطلاق سباق تسلح جديد. لم تكن إدارة أوباما أقل تمسكاً بالحفاظ على موقع مهيمن للولايات المتحدة على الصعيد عالمي ولا أكثر تهاوناً مع منافسيها الجدد وأولهم الصين التي صاغ الرئيس الأميركي السابق سياسة «الاستدارة نحو آسيا» لمواجهة صعودها أساساً. الخلاف بين مواقف الإدارتين هو في الحقيقة خلاف بين مقاربتين أميركيتين لمستقبل الدور الدولي للولايات المتحدة، وبينما ترى الأولى، التي كان أبلغ المعتبرين عنها زينغيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر، أنّ على الولايات المتحدة أن ترتضي بموقع «الأولى بين متساوين» في علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى نظراً للتحولات التي طرأت على موازين القوى الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أي أن تعترف لهؤلاء بدوائر نفوذ إقليمية على الأقل وأن تحترم المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها معهم، أصرت الثانية على حيوية حفاظها على تفوقها العسكري النوعي عليهم واحتواء صعودهم باعتبارهم «قوى تحريفية»، كما ورد حرفياً في استراتيجية الأمن القومي الأخيرة، ساعية لتغيير أسس النظام الدولي الحالي وأن لا تتردد واشنطن في التحلل من أية معاهدات أو اتفاقيات تمنعها من التصدي لهم بنجاح. كان أوباما يتبنى إلى حد ما المقاربة الأولى، بينما يعبّر ترامب بفجاجة عن الثانية.

الزريعة التي أوردتها الولايات المتحدة لتبرير انسحابها من المعاهدة هي، بالإضافة إلى الاتهامات الموجهة ضد روسيا بتطوير ونشر أسلحة نووية تكتيكية وصواريخ كروز جديدة ورفضها للشفافية في ما يتعلق بذلك، مباشرة الصين في بناء صواريخ متوسطة المدى تحمل رؤوساً نووية. هذه الأخيرة غير موقعة على المعاهدة وهدفها الأول من تطوير قدراتها الصاروخية هو إبعاد البحرية الأميركية قدر المستطاع عن شواطئها وقواعدها في بحر الصين الجنوبي، وكان الهدف التأكيد على منع جميع الصواريخ الأرضية التي تراوح مسافتها ما بين 500 إلى 5500 كلم أي تلك القصيرة أو المتوسطة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية تكتيكية أو تقليدية. ولا تشمل المعاهدة الصواريخ الجوية والبحرية، السبب الرئيسي الذي يقصر السلوك الروسي هو الاستثمار المكثف للولايات المتحدة بأنظمة الدفاع المضادة للصواريخ ومحاولاتها تطبيق روسيا بها لشل قدرتها على الرد على ضربة نووية أولى قد تتعرض لها. في مواجهة هذه الاستراتيجية الأميركية الهجومية، لا تمتلك روسيا، حسب سانغر وبرود، سوى الاعتماد على الأسلحة النووية التكتيكية والحرب السيبرانية كجزء من خيار هجومي قليل الكلفة نظراً لأوضاعها الاقتصادية والمالية. وما إعلان الرئيس فلاديمير بوتين لقرب نشر روسيا لصواريخ بالستية جديدة قادرة على حمل رؤوس نووية تفوق سرعتها سرعة الصوت إلا تأكيد لهذه الحقيقة. الدوافع نفسها، أي الانتشار العسكري الأميركي في جوارها ضمن استراتيجية احتواء موجهة ضدها، تحمل الصين على تنمية قدراتها الصاروخية والنووية التكتيكية.

بكلّام آخر، تنسحب الولايات المتحدة من المعاهدة في سياق سياسة هجومية ضد البلدين مَهَّدت لها في جميع وثائقها الرسمية الخاصة باستراتيجيتها العامة كاستراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الدفاع الوطني والوثيقة النووية التي صدرت جميعها في بداية هذا العام. سيتربّط على هذه السياسة انطلاق سباق تسلح من دون ضوابط، بما أن الولايات المتحدة بادرت إلى ارتالتها، وتصاعد في التوتر بين الأطراف الدولية يترجم عبر المزيد من احتدام النزاعات بالوكالة كما هو الحال في أوكرانيا أو إلى حد ما في سوريا وإلى محاولة استثمار كل طرف ل نقاط ضعف الطرف الآخر لاستنزافه (التأثر في أفغانستان، الإيغور في الصين، الشيشان والقفقاز في روسيا، الصراع بين فنزويلا والولايات المتحدة)، قد يفضي هذا التوتر للتصاعد حتى إلى تدويل أزمات محلية في مناطق مختلفة من أفريقيا أو العالم العربي وتحولها إلى ساحات مواجهة واستنزاف. سيتيج هذا التنارع الدولي المزيد من الفرض أمام الأطراف الإقليمية وحتى المحلية، ولتينة كانت أو غير ولتينة، للاستفادة من التناقضات وتعزيز قدراتها وتحقيق بعض أهدافها. جمع إدارة ترامب في مواجهة القوى الدولية المناهضة خير سار بالنسبة إلى جميع أعداء الولايات المتحدة في جنوب العالم.

سوريا

مرحلة ثانية من تحرير مخططي السويداء

وزارة الدفاع الروسية أنّ «المسلحين يواصلون انتهاكاتهم لنظام وقف إطلاق النار في منطقة خفض التوتر في محافظة إدلب». وأفاد رئيس المركز الروسي للمصالحة في سوريا، فلاديمير سافتشينكو، بأن

انقرة: من المخزي لواشنطن إقامة تعاون استراتيجي مع منظمة إرهابية

(الأخبار)

على احد مداخل حديقة الرقة قبل ايام (أ ف ب)

العراق

عبد المهدي إلى البرلمان.. بحكومة ناقصة؟

على الرغم من أنه عقبات لا تزال ماثلة في مسار التاليف الحكومي، إلا أن الضوء السياسية المعنية بالمفاوضات تبدي تفاولاً بإمكانات أن تبصر الحكومة النور غدًا ولو بتشكيلة ناقصة، وفيما يبدو محسوسًا أن التشكيلة لن ترضي الكل جميعها، تتعزز المؤشرات أنه لن «الخاسرت» سيتكألون في ما يسبقونه «المعارضة البناءة»



حملة تنظيف في النجف استعدادا لمسيرات عريضة الإمام الحسين (أ ف ب)

بغداد – الأخبار

أمام الرئيس المكلف، عادل عبد المهدي، ساعات معدودات قبيل الموعد المرتقب لتقديمه تشكيلته الحكومية إلى البرلمان غدا الأربعاء، حيث يُنتظر أن يطرح أيضاً بيانه الوزاري وبرنامج حكومه، لِمُنَج من بعدها الثقة. وفيما يأمل عبد المهدي والكتل الرئيسية في مفاوضات التاليف أن تسير الأمور على نحو ما هو مخطط لها، سرت معلومات عن توقيع أكثر من 120 نائباً عريضة لجعل التصويت سرياً، ما قد يفضح إمكان أن تبصر الحكومة النور. وفي الانتظار، يستمر التضارب في روايات التاليف، بالنظر إلى

تغيّر «حديث توزيع الحقائق بين اجتماع وآخر» وفق ما تفيد به معلومات «الأخبار». إلا أن الثابت أن «فرض أي اسم على الرئيس المكلف هو أمر مرفوض من مختلف الكتل»، لافتاً إلى أن «عبد المهدي ما زال أمامه متسع من الوقت، والحوارات مع مختلف الكتل ما زالت جارية»، وفيما يتحدّب الربيعي الحديث عن خارطة توزيع الحقائق، يجزم بان عبد المهدي استطاع أن «يحسم نصف الكابينة بموافقة معظم الأطراف والكتل المشاركة، على أن يحسم - خلال الساعات المقبلة - توجهه إلى البرلمان بحكومة متكاملة الحقائق أو لا». «نحذ من أريحية»، يشير إلى أن «الفتح» محمود الربيعي، في حديث إلى «الأخبار»، يبيّن إلى أن «الاتفاق مع سائرون يقضي بإطلاق يد عبد المهدي، حتى

لنيل ورتآسي الصناعة والشباب والرياضة، بدلاً من وزارتي الزراعة والثروة السمكية، على أن تكون وزارة التعليم العالي من حصة «دولة القانون» إلى جانب منصب نائب رئيس الجمهورية، بالنظر للمفاوضات، «بأن «سبب «تعديل قانون رئاسة الجمهورية الخاص بفقرة عدد نواب الرئيس، وحرصهم بنائب واحد فقط لقة مهامهم»، وبحسب معلومات طالب بوزارة استنرك على هذا الصعيد بعد الانتهاء من حوارات يرون أنها من قهّم مهامهم»، موضحة أن «الحكمة طالب بوزارة استنرك على هذا الصعيد بعد الانتهاء من حوارات يرون أنها من قهّم مهامهم»، وفي سياق غير بعيد، كان لافتاً أمس إعلان «حكمة القضاء الإداري» قولها قرار رئيس الوزراء المنتهية ولايته إقالة فالح الغياض من جميع مناصبه، في

^[1] على الرغم من أنه عقبات لا تزال ماثلة في مسار التاليف الحكومية، إلا أن الضوء السياسية المعنية بالمفاوضات تبدي تفاولاً بإمكانات أن تبصر الحكومة النور غدًا ولو بتشكيلة ناقصة، وفيما يبدو محسوسًا أن التشكيلة لن ترضي الكل جميعها، تتعزز المؤشرات أنه لن «الخاسرت» سيتكألون في ما يسبقونه «المعارضة البناءة»